

غير الذي يقا تل عليه ان لم يطق الشيء او طالع غيره
 بخلاف ما لو قهر وهو قوي وما يجعل زاده و متاعه ان له
يعتد مثله حله ما بنفسه بخلاف ما لو اعتاد مثله حله
 ويستزده ما هي له اذا رجع كما يشير اليه التعبير
يبهيا ابن السبيل فانه يهيم اليه ما في المار في
 بشرطه ويستزده منه اذا رجع والمولفة يعطيه
 الامام او المالك ما يكرهه والعامل يعطي اجرة مثله فان
 زاد سمه عليها رد الفاضل على بقيه الامنان وان
 نقص كل من مال الزكاة او من مال المصلح **ومن فيه**
صفتها استحقاق للزكاة كفقير غارم **ياخذ باحد** **بهما**
 لا بالآخر اي ايضا لان عطف بعض المستحقين على
 بعض في الآية يقتضي التعاير وتعبيري كما يخذ اولي
 من تعبيره يعطي لان الغيار في ذلك للاخذ لا للامام او
 المالك كما حرم به في الروضة واصلا امامن فيه صفتا
 استحقاق الفقي اي واحد هما الغر وكما في هاشمي يعطي
بهما **فضل** في حكم استيعاب الامنان والتسوية
 بينهم **ويشترها يجب تعميم الاصناف** الثمانية في القسمة
ان اسكن بان قسم الامام ولو بنايبه ووجهه والظاهر
 الآية سوا في ذلك زكاة النطر وزكاة المال والاي
 وان لم يكن بان قسم المالك اذا حامل او الامام ووجد
 بعضهم كان جعل عامل الاجرة من بيت المار **فيعم من**

صفتها
 انما هو الذي
 في قوله تعالى
 انما هو الذي
 في قوله تعالى
 انما هو الذي

وجد

وجد منهم لان المعدوم لاسم له فان لم يوجد احد
 منهم حفظت الزكاة حتى يوجد او بعضهم **وعلي**
الامام تعميم الاحاد اي احاد كل صنف من الزكاة
 للحاصلة عنده اذا ابتعد عليه ذلك **وكذا المالك**
 عليه التعميم **ان اخمرا** اي الاحاد **بالبلد** بان سهل
 عادة ضبطهم ومعرفة عددهم **وويهم المالك**
 فان اخل احد هما بصنف من لكن الامام انما يصن من
 مال الصدقات لان ماله والتصرح بوجود تعميم
 الاحاد من زيادتي **والا** بان لم يخمرا او اخمرا
 ولم يفهم المالك **وجب اعطاء ثلاثة** فالتعريف كل
 صنف لذكره في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في
 سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس لا لعل
 في قسم المالك الذي الكلام فيه ويجوز حيث كان ان يكون
 واحدا ان حصلت به الكفاية كما يستغني عنه فيما مر
ويجب التسوية بين الاصناف غير العامل ولو
 زادت حاجة بعضهم ولم يفضل سمي عن كفاية بعض
 اخر كما يعلم مما ياتي سوا قسم الامام المالك **لابين**
احاد الصنف فيجوز تفضيل بعضهم على بعض **الا**
ان يقسم الامام وتساوي **للعاجل** **فوجب**
 التسوية لان عليه التعميم فعملية التسوية بخلاف
 المالك اذا لم يخمرا ولو لم يقف بهم المال وبهذا

انما هو الذي

195